

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في
الصحافة الوطنية

06/10/2015



معتقل يطالب بالعلاج

27/9/18

كشفت اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين أنها توصلت برسالة موجّهة من المعتقل الإسلامي محمد فزاكة القابع بالسجن المركزي بالقنيطرة إلى كل من إلى المندوب العام لإدارة السجون و الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان والوكيل العام للملك بالرباط من أجل التدخل العاجل حتى يتمكن من الحصول على علاج عينية قبل أن يفقد البصر نهائيا خاصة وأن إحدى عينيه قد فقدت بها الرؤية تماما. والتمست الرسالة وضع حد للإهمال الطبي الذي يعانيه المعتقل المذكور بالسجن المركزي بالقنيطرة.





المجلس الوطني لحقوق الإنسان
CONSEIL NATIONAL DES DROITS DE L'HOMME
Conseil national des droits de l'Homme

ماروك برس

أحداث.أنفو



هسبريس
HESPRESS

التامك:الإضراب عن الطعام الذي أعلن عنه علي عراس " صوري"



أكدت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج أن الإضراب عن الطعام الذي أعلن عنه السجين علي عراس "هو إضراب صوري"

موضحة أنه "لجأ إلى هذه الوسيلة من أجل ممارسة الضغط على إدارة المؤسسة السجنية ودفعها إلى التفاوض عن الأشياء الممنوعة التي يود الحصول عليها ضدا على الضوابط القانونية المنظمة للمؤسسات السجنية، والمحددة لحقوق وواجبات السجناء".

وأوضحت المندوبية العامة، في بلاغ لها أمس الاثنين، على إثر نشر مجموعة من المواقع الإلكترونية لفيديو بخصوص المعتقل علي عراس، أنه يتضح من خلال الفيديو المذكور أن السجين "يحمل نية مبيتة من خلال محاولة الظهور بمظهر الضحية لعملية تعذيب مزعومة، فضلا عن محاولة خداع الرأي العام والإساءة إلى صورة المندوبية العامة، في حين أنه يستفيد من نفس الحقوق التي يستفيد منها باقي النزلاء ولا يتعرض لأي نوع من سوء المعاملة، بل إنه يستقبل من وقت لآخر زيارات من طرف محامية وممثل النيابة العامة، فضلا عن ممثلين عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان".

وبعدما أكدت احترامها لحقوق السجين علي عراس وحرصها على ضمان سلامته الجسدية وكرامته الإنسانية، شأنه في ذلك شأن باقي السجناء، عبرت المندوبية العامة عن إدانتها الشديدة لمحاولة السجين المذكور خداع الرأي العام، مشددة مرة أخرى على حرصها على فرض احترام القوانين المنظمة للمؤسسات السجنية، ومعلنة احتفاظها بحقها الكامل في مقاضاة هذا السجين.

<http://www.hespress.com/permalink/279632.html>

<http://www.marocpress.com/hespress/article-594254.html>

<http://www.ahdath.info/?p=112274>

<http://www.andaluspress.com/%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9%498%92%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A8%20%D8%B9%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%B9%D8%A7%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A%20%D8%A3%D8%B9%D9%84%D9%86%20%D8%B9%D9%86%D9%87%20%D8%B9%D9%84%D9%8A%20%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D8%B3%20%20%D8%B5%D9%88%D8%B1%D9%8A.html>

06/10/2015

Conseil national des droits de
l'Homme

2

www.cndh.org.ma

مندوبية التامك تعلق على إضراب أعراس

كشفت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، حقيقة إضراب "علي أعراس"، عن الطعام داخل السجن، مشيرة إلى أن ما أعلن عنه هذا الأخير، ليس سوى "إضرابا صوريا"، و أوضحت المندوبية، أن أعراس، قد لجأ إلى هذه الوسيلة من أجل ممارسة الضغط على إدارة المؤسسة السجنية، من أجل إرغامها على التفاوض عن الأشياء الممنوعة التي يود الحصول عليها ضدا على الضوابط القانونية المنظمة للمؤسسات السجنية، والمحددة لحقوق وواجبات السجناء.

و أردفت مندوبية التامك، من خلال بلاغ لها، نشرته اليوم الاثنين "و م ع"، كتعقيب على ما تداولته مجموعة من المواقع الإلكترونية، لفيديو ظهر فيه أعراس، أن المضرب عن الطعام، ومن خلل نفس الفيديو، يتضح أنه يحمل نية مبيتة من خلال محاولة الظهور بمظهر الضحية لعملية تعذيب مزعومة، فضلا عن محاولة خداع الرأي العام والإساءة إلى صورة المندوبية العامة، في حين أنه يستفيد من نفس الحقوق التي يستفيد منها باقي النزلاء ولا يتعرض لأي نوع من سوء المعاملة، بل إنه يستقبل من وقت لآخر زيارات من طرف محامية وممثل النيابة العامة، فضلا عن ممثلين **عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان**.

وعبرت المندوبية العامة للسجون، عن إدانتها الشديدة لمحاولة السجنين المذكور خداع الرأي العام، مشددة على حرصها على فرض احترام القوانين المنظمة للمؤسسات السجنية، ومعلنة احتفاظها بحقها الكامل في مقاضاته، كما أكدت المندوبية على احترامها لحقوقه وحرصها على ضمان سلامته الجسدية وكرامته الإنسانية، شأنه في ذلك شأن باقي السجناء.

تجدر الإشارة، إلى أن علي أعراس، يقضي عقوبة سالبة للحرية، مدتها خمس سنوات، على خلفية متابعته بتهمة الإرهاب، وقد ظهر من خلال شريط نشرته مواقع دولية، عاريا داخل زنزائنته الانفرادية، الفيديو الذي إلتقط سنة 2012، وحسب اليوم 24، فقد ظهر هذا الشريط إلى العلن لأول مرة ووصل إلى الصحافة البلجيكية "بسرية تامة"، حيث يظهر حجم الصعوبات التي يعانها أعراس في النهوض، بالإضافة إلى علامات التعذيب البادية على جسده. وقال أعراس في الفيديو المسرب إن وضعه تفاقم بعد زيارات لممثلي مؤسسات أممية له بالسجن، وأشارت اليوم 24، نقلا عن مصدر مطلع من وزارة العدل، إلى أنه سبق البحث في آثار التعذيب البادية على جسد أعراس في ذلك الحين، وثبت عدم صحتها تماما.

إدارة السجون: إضراب أعراس عن الطعام صوري ويحاول تسويق صورة الضحية

أكدت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج أن الإضراب عن الطعام الذي أعلن عنه السجين علي عراس "هو إضراب صوري"، موضحة أنه "لجأ إلى هذه الوسيلة من أجل ممارسة الضغط على إدارة المؤسسة السجنية ودفعها إلى التفاوض عن الأشياء الممنوعة التي يود الحصول عليها ضدا على الضوابط القانونية المنظمة للمؤسسات السجنية، والمحددة لحقوق وواجبات السجناء".

وأوضحت المندوبية العامة، في بلاغ لها اليوم الاثنين، على إثر نشر مجموعة من المواقع الإلكترونية لفيفيو بخصوص المعتقل علي عراس، أنه يتضح من خلال الفيديو المذكور أن السجين "يحمل نية مبيتة من خلال محاولة الظهور بمظهر الضحية لعملية تعذيب مزعومة، فضلا عن محاولة خداع الرأي العام والإساءة إلى صورة المندوبية العامة، في حين أنه يستفيد من نفس الحقوق التي يستفيد منها باقي النزلاء ولا يتعرض لأي نوع من سوء المعاملة، بل إنه يستقبل من وقت لآخر زيارات من طرف محامية وممثل النيابة العامة، فضلا عن ممثلين عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان".

وبعدما أكدت احترامها لحقوق السجين علي عراس وحرصها على ضمان سلامته الجسدية وكرامته الإنسانية، شأنه في ذلك شأن باقي السجناء، عبرت المندوبية العامة عن إدانتها الشديدة لمحاولة السجين المذكور خداع الرأي العام، مشددة مرة أخرى على حرصها على فرض احترام القوانين المنظمة للمؤسسات السجنية، ومعلنة احتفاظها بحقها الكامل في مقاضاة هذا السجين.

هذا وكشف "فيديو" حصري حصل عليه موقع بلجيكي dhnet عما قال إنها لحظات "قاسية" مما عاشه المعتقل على خلفية قضية تتعلق بالإرهاب علي أعراس داخل زنزانة انفرادية، أو ما يطلق عليه "الكاشو".

علي أعراس، المحكوم عليه بالسجن منذ خمس سنوات بتهمة الإرهاب، بدأ عاريا يتحرك بصعوبة بالغة داخل زنزانتته الانفرادية. الفيديو الذي يعود تصويره إلى عام 2012، ظهر إلى العلن لأول مرة ووصل إلى الصحافة البلجيكية "بسرية تامة"، حيث يظهر حجم الصعوبات التي يعانيها أعراس في النهوض، بالإضافة إلى علامات التعذيب البادية على جسده. وقال أعراس في الفيديو المسرب إن وضعه تفاقم بعد زيارات لممثلي مؤسسات أممية له بالسجن.

وارتباطا بالموضوع، أفاد مصدر مطلع من وزارة العدل "اليوم 24"، أنه سبق البحث في آثار التعذيب البادية على جسد أعراس في ذلك الحين، وثبت عدم صحتها تماما.

ووفقا للمصادر الإعلامية البلجيكية، فإن الفيديو انتشر من طرف كريستوف مارشان، المحامي البلجيكي المختص في قضايا حقوق الإنسان، وهو نفسه من كان قد أعلن قبل بضعة أسابيع، أن موكله في حالة صحية "متدهورة" و"مشيرة للقلق"، بعد دخوله في إضراب عن الطعام لأكثر من 22 يوما.

كما أضاف في تصريحات سابقة للصحافة البلجيكية، أن علي فقد 12 كيلوغراما من وزنه، ويعاني الصداع النصفي والأرق، إلى جانب آلام في المفاصل، ولديه صعوبات في التحدث أو الوقوف على قدميه، وهو ما ظهر في "الفيديو".

ويذكر، أن علي أعراس المغربي، الحامل للجنسية البلجيكية، اعتقل في مدينة ميليلية المحتلة، شهر أبريل من عام 2008 بناء على مذكرة دولية صدرت في حقه، شهر مارس من العام نفسه، بعد مؤاخذته من أجل تم تحض تكوين عصابة إجرامية لإعداد وارتكاب أعمال إرهابية في إطار مشروع جماعي يهدف إلى المس الخطير بالنظام العام، قبل أن يتم تسليمه للسلطات المغربية في دجنبر 2010، وذلك بعد قضائه سنتين داخل السجون الإسبانية.

<http://m.alyaoum24.com/392449.html>

فعاليات فنية بالحسيمة تدعو إلى إنشاء مسرح جهوي بالمدينة

طنجة 24 – متابعة (الحسيمة): خرج مهرجان نكور للمسرح الذي أسدل الستار على دورته السابعة أول أمس الأحد بمدينة الحسيمة، بتوصيات هامة في الختام، حيث أوصى بإنشاء مسرح جهوي ذو طاقة استيعابية كبيرة بالمدينة.

كما أوصت الجمعية المنظمة للمهرجان، جمعية "ثيفسوين" بعد النجاح الذي لقيته الدورة السابعة من مهرجان نكور، أوصت بانجاز مركب متخصص في الفنون الدرامية، حتى تقبل عليه شريحة هامة من الطلبة المهتمين بالمسرح والفنون الدرامية من الحسيمة وضواحيها.

ومن بين التوصيات الأخرى التي خرجت بها الجمعية المنظمة، هي مطالبتها بتبني جائزة النكور الدولية للمسرح والجوائز الفرعية التي تدخل ضمن نطاق مسابقات المهرجان، داعية في التوصيات ذاتها المؤسسات العمومية والخاصة للانخراط الفعلي لدعم المشاريع الثقافية والفنية باقليم الحسيمة.

وتأتي توصيات الجمعية المنظمة بتشجيع من النجاح الهام الذي عرفته الدورة السابعة لمهرجان نكور للمسرح، من حيث الحضور الجماهيري والتغطيات الاعلامية واسعة النطاق وغير المسبوقة في الدورات السابقة.

وتضمن مهرجان "النكور" للمسرح الذي احتضنته مدينة الحسيمة، خلال الفترة ما بين 29 شتنبر و 3 أكتوبر، العديد من الأنشطة الثقافية والفنية، من بينها مسابقة متعلقة بنيل جائزة الثقافة الأمازيغية صنف المسرح، وذلك بمشاركة فرق مسرحية وطنية من الناظور وأزغنغان، واكادير، إضافة إلى مدينة الحسيمة.

كما تميزت التظاهرة، بتنظيم يوم دراسي تحت عنوان " المسرح الأمازيغي التجارب والرهانات" من تأطير أساتذة مسرحيين من داخل المغرب وخارجه. وتكرم ثلاث وجوه مسرحية تقديرا لمساهماتهم في المسرح الأمازيغي.

وتم تنظيم هذا المهرجان، من طرف الجمعية المذكورة، بالتشارك مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، والمجلس الاقليمي للحسيمة، وزارة الثقافة، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج، ووكالة تنمية أقاليم الشمال، ومؤسسة صندوق الابداع والتدبير.

خبراء دوليون يدعون إلى رفع الصبغة الإجرامية عن تعاطي المخدرات بالمغرب

سعاد أهريرش

عرفت السنوات الأخيرة زيادة مطردة في عدد متعاطي المخدرات في المغرب، إذ قُدر عدد المدمنين سنة 2014 بـ 800 ألف مدمن، خاصة في مدن الشمال، وذلك حسب تقديرات “المركز الوطني للمخدرات”، والتي أعلن عنها نزار بركة، رئيس “المجلس الاقتصادي الاجتماعي والبيئي”، يومه الاثنين 5 أكتوبر 2015. المتعاطون ليسوا مجرمين بخلاف مداخلته في مائدة مستديرة خصصت لتدارس السياسات العمومية في مجال محاربة المخدرات، كشف بركة أن هناك 3000 متعاطي للمخدرات الصلبة، أي عبر الحقن، وهم في الغالب حاملو الأمراض المنقولة جنسيا، كما أنهم يعيشون في أوساط فقيرة. في هذا الإطار، أكد كل من “فرناندو أنريك كاردوسو” و “روث دريفوس” عن اللجنة الدولية لمحاربة المخدرات، أنه يجب رفع الصبغة الجنائية عن متعاطي المخدرات باعتبارهم “ضحايا مجتمع، وليسوا مجرمين”. **من جهته أشار إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أنه يتم الاشتغال حاليا على إلغاء المادة 8 من ظهير 21 / 09 / 1974، والتي تنص على أنه يعاقب بالحبس من شهرين إلى سنة و بغرامة يتراوح قدرها 500 درهم و 5000 درهم ، أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من استعمل بصفة غير مشروعة إحدى المواد أو النباتات المعتبرة مخدرات.** حماية حقوق المتعاطين اعتبرت “روث دريفوس” أنه على السلطات أن تضمن الحقوق الأساسية للمتعاطين، كالحق في التطبيب، من خلال توفير مسكنات “المورفين” و “الميتادون” كعلاج استبدالي، إلى جانب الاعتناء بنفسيتهم إذ “لا يمكن إنجاح أي سياسة وطنية لمواجهة ظاهرة تعاطي المخدرات دون الاهتمام بحقوق المتعاطين ومعاملتهم كمواطنين”، تقول دريفوس. وفي نفس السياق، أشارت حكيمة حميش، رئيسة “الجمعية المغربية لمحاربة السيدا”، في إطار حديثها عن جهود المجتمع المدني في محاربة المخدرات، أنه يوجد حاليا 11 مركزا لعلاج المدمنين، أبرزها مركز “حسنونة” بطنجة. وتعمل هذه المراكز على تقديم الدعم النفسي للمتعاطين إلى جانب توزيع الحقن النظيفة، وذلك من أجل النقص من خطر الإصابة بأمراض معدية. من جهته أفاد هشام البري، ممثل وزارة الصحة، أن هذه الأخيرة تتبنى استراتيجية لمواجهة المخدرات تتشكل من أربعة محاور، أولها الوقاية من تعاطي المخدرات، ثانيا توفير العلاج للمتعاطين المبتدئين، ثم في حالة المدمنين توفير مسكنات وحقن نظيفة وذلك من أجل التقليل من المخاطر، وأخيرا متابعة وتقييم مدى نجاعة هذه الجهود.

<http://qushq.com/blog/2015/10/05/%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88%D9%86-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%B1%D9%81%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%BA%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AC/>

محاربة المخدرات تتطلب مقارنة شمولية ومندمجة تستلهم من التجارب الناجحة على الصعيد الدولي (نزار بركة)

اعتبر رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، السيد نزار بركة، أمس الاثنين بالرباط، أن أي محاربة للمخدرات والإدمان عليه تتطلب أن تركز على مقارنة شاملة ومندمجة، تستلهم من النجاحات المسجلة على الصعيد الدولي مع الأخذ بعين الاعتبار النهوض بالصحة العامة. وأضاف خلال ندوة حول "السياسات العمومية في مجال محاربة المخدرات: التجربة الدولية، والإصلاحات المغربية"، أنه يتعين أن تذهب هذه المقاربة أبعد من التكفل الطبي لصالح المدمنين على المخدرات وذلك عبر تمكينهم من فرص الاندماج الاجتماعي والمهني وخلق آليات حقيقية لمواكبة هؤلاء الأشخاص ما بعد العلاج. وقال السيد بركة خلال هذه الندوة، التي نظمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بشراكة مع اللجنة الدولية لمحاربة المخدرات **والمجلس الوطني لحقوق الإنسان**، أن هذا النهج يقود إلى وضع ميكانيزمات محددة مع تنزيلها محليا واعتماد تتبع دقيق للنتائج. وأشار رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى أن عقد هذا اللقاء بالمغرب يعكس جدية الجهود التي تبذلها المملكة في مجال محاربة تعاطي المخدرات والحبوب المهلوسة، مشيراً، على سبيل المثال، إلى البرنامج الوطني لمحاربة سلوكات الإدمان، الذي يهدف إلى تحسين جودة التكفل بالأشخاص المدمنين، خاصة مستعملي المخدرات. وإضافة إلى ذلك، فإن إحداث مراكز مخصصة لمحاربة المخدرات بالرباط و وحدة والدار البيضاء والناظور ومراكش ومؤخرا بطنجة، يعكس الإرادة القوية لمساعدة هذه الفئة على التغلب على سلوكات الإدمان والمشاركة في الحياة الاجتماعية. وذكر السيد بركة أن تقرير المرصد الوطني للمخدرات والإدمان سجل وجود ما يقرب من 800 ألف حالة إدمان على مواد غير مشروعة في عام 2014، مشيراً إلى أن ثلاثة آلاف شخص يتعاطون مخدرات عن طريق الحقن، وهو ما يشكل "تحدياً حقيقياً" للصحة العامة. وأشار إلى أنه برسم الفترة 2014-2015، استفاد ما يقرب من 10 آلاف شخص من العلاجات التي تقدمها مختلف مراكز طب الإدمان المفتوحة، مشيداً بالجهود المبذولة في هذا السياق من قبل وزارتي الصحة والداخلية. وذكر السيد بركة أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي خصص بدوره، في ميثاقه الاجتماعي، الذي اعتمده في 2011، شقاً للحق في الصحة البدنية والعقلية، والذي شدد على ضرورة ضمان وقاية فعالة من الإدمان ومحاربة الاتجار في المخدرات والتوزيع غير القانوني للعقاقير المهلوسة، وذلك تماشياً مع اتفاقية محاربة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، التي دخلت حيز التنفيذ في 11 أكتوبر 1990. ومن جهته، شدد الرئيس السابق للبرازيل فرناندو إنريك كاردوسو، رئيس اللجنة الدولية لمحاربة المخدرات، على أن المقاربة القمعية الزجرية لن تحل إشكالية المخدرات، محذراً من أن إيديولوجية العقاب لن تعمل سوى على تكثيف الجريمة. وقال إنه "من مصلحة البلدان القيام بمجهود تقنيي جدي مع استحضار أن المخدرات تمثل خطراً كبيراً". وأشار إلى أن نظاماً جديداً لمراقبة المخدرات، يضمن حماية أفضل لصحة وسلامة الأشخاص والمجتمعات على الصعيد العالمي، أضحى ضرورة أكثر من أي وقت مضى، مضيفاً أن يتعين أن يتم استبدال التدابير المستلهمة من مقاربات عقابية بمقاربات إنسانية، تبنّي، في جوهرها، على خبرة التجارب العلمية، ومبادئ الصحة العامة وقيم حقوق الإنسان. ومن جانبها، تطرقت العضو في اللجنة الدولية لمحاربة المخدرات، السيدة روث دريفوس، لمحاربة المخدرات وفق تصور اللجنة، مبرزة أن الأمر يتعلق، بالدرجة الأولى، باستبعاد تدابير عقابية "غير فعالة" مقابل اعتماد مقاربات صحية واجتماعية أثبتت جدواها. واعتبرت أن تجريم استهلاك وحياسة المخدرات تقوض المبادرات الرامية إلى التغلب على هذه الآفة، وبالتالي تبدو الحاجة إلى "تعديل الطابع القمعي" واختيار نهج "الوضع تحت المراقبة أكثر من المنع". ومن جهته، دعا رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد إدريس اليزمي، إلى عدم أدلجة الحوار الوطني حول هذه الإشكالية وزيادة تعميق النقاش بشأنها وإشراك مختلف الفاعلين المعنيين. وتعتبر مشاركة اللجنة الدولية لمحاربة المخدرات في هذا اللقاء الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وعرفت هذه الندوة مشاركة نخبة من الأكاديميين والأطباء والفاعلين الجمعويين وممثلي قطاعات حكومية.

<http://almisbar.news/%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%AA%D8%B7%D9%84%D8%A8-%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%B4%D9%85%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88/>